

قيام نظام الإمامة في عمان

(١٣٣١ - ١٣٣٩ هـ / ١٩١٣ - ١٩٢٠ م)

تأليف

د. عبدالله بن إبراهيم التركي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك بجامعة القصيم

ورئيس قسم العلوم الاجتماعية بكلية المعلمين بالرس

قيام نظام الإمامة في عمان

(١٣٣١ - ١٣٣٩ هـ / ١٩١٣ - ١٩٢٠ م)

د. عبدالله بن إبراهيم التركي

ملخص البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة عودة نظام الإمامة في عمان، وظهوره كقوة منافسة للسلطان العماني ، ومناوأة للنفوذ البريطاني في المنطقة .

فمنذ توقيع معاهدة الحماية بين سلطنة عمان وحكومة الهند البريطانية عام ١٣٠٨ هـ / ١٨٩١ م تحولت العلاقة بين الجانبين إلى حكم غير مباشر من قبل بريطانيا لعمان، عبر الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط، فتم منع تجارة الرقيق وتجارة السلاح. وتحت ذريعة مقاومة تلك التجارتين، تم تضيق الخناق على القبائل العمانية وتم تدمير كثير من سفنها التجارية، وفي المقابل تم منح الرعايا البريطانيين مزيداً من الحرية والمميزات.

أدت تلك الإجراءات إلى تجمع القبائل العمانية ومعظمها من القبائل الأباضية. وتم انتخاب إمام من بينهم وذلك عام ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م، وتشكلت حكومة محلية داخل عمان، ونقضت هذه القبائل بيعتها للسلطان، وأنشأت قوة عسكرية استطاعت أن تستولي بها على معظم المناطق العمانية سوى بعض الموانئ المهمة مثل: مسقط، ومطرح.

ومن هنا تدخلت بريطانيا إلى جانب السلطان فيصل بن تركي ثم إلى جانب ابنه تيمور بن فيصل وذلك بالدعم المادي والعسكري، ثم تدخلت بوساطة بين الإمام والسلطان وعقدت عدة لقاءات بين الجانبين أسفرت عن توقيع اتفاقية السيب عام ١٣٣٩ هـ / ١٩٢٠ م وبموجب ذلك انقسمت عمان، ففي الداخل يحكم الإمام، وفي الساحل يحكم السلطان.

يهدف هذا البحث * إلى دراسة عودة نظام الإمامة^(١) في عمان وظهوره كقوة منافسة للسلطان العماني ومناوأة للنفوذ البريطاني في المنطقة، ومحاولة تلمس الأسباب التي أدت إلى نجاحه كقوة داخلية استطاعت أن تستقطب عدداً كبيراً من القبائل العمانية وذلك في العقد الرابع من القرن الرابع عشر الهجري، العقد الثاني من القرن العشرين الميلادي، ثم تتبع مراحل نزاع الإمامة مع السلطان العماني حتى تم توقيع اتفاقية السيب^(٢) عام ١٣٣٩هـ / ١٩٢٠م بين السلطنة العمانية والإمامة الأباضية^(٣) بوساطة بريطانية، والجديد الذي تضيفه هذه الدراسة أنها تعتمد على وثائق عربية وإنجليزية جديدة من أرشيف وزارة الهند في لندن ، إضافة إلى عدد من المصادر العربية والأجنبية الأخرى.

نظام الإمامة في عمان:

يرجع نظام الإمامة في عمان إلى القرن الهجري الثاني، القرن الثامن الميلادي، حيث أنشأ الأباضيون هذا النظام هناك، وعادة ما يُختار الإمام عن طريق الانتخاب من بين أهل الديانة والصلاح . وكان انتخاب الإمام في عمان مستمراً حتى النصف الأول من القرن السادس الهجري، النصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي، ثم تلا تلك القرون فترة انقطاع وظل منصب الإمام شاغراً فترات زمنية غير متعاقبة. وفي عام ١٠٣٤هـ / ١٦٢٤م أختير رجل من اليعاربة^(٤) إماماً وظل الأئمة في عمان يُختارون من هذه القبيلة ما يزيد على قرن من الزمان^(٥).

وعندما قامت الدولة البوسعيدية في عمان ١١٥٧هـ / ١٧٤٤م ضعف أمر الإمامة، ولم يهتم من تولى عرش السلطنة من هذه الأسرة باتخاذ لقب إمام، إلا في عهد أحمد بن سعيد الذي تولى الحكم في الفترة ما بين عامي ١١٥٧-١١٩٨هـ / ١٧٤٤ - ١٧٨٣م ، وفي عهد ابنه سعيد بن أحمد الذي تولى الحكم من بعده بين عامي ١١٩٨ -

١٢١٨هـ / ١٧٨٣ - ١٨٠٣م وبوفاة هذه الأخير لم يسع أي سلطان من البوسعيديين)

من توارثوا السلطة) إلى اتخاذ لقب إمام، ولم يحاول أي منهم أن يظفر بتأييد ديني له^(٦).

وفي عام ١٢٨٥هـ / ١٨٦٧م استولى عزان بن قيس البوسعيدي على الحكم في عمان بعد ثورة القبائل العمانية، وأعلن نفسه إماماً على عمان واصطبغت فترة حكمه التي استمرت حتى عام ١٢٨٧هـ / ١٨٧١م بالصبغة الإسلامية الأباضية؛ إلا أن حكومة الهند البريطانية عملت على إسقاطه^(٧) فتم لها ذلك. ومنذ ذلك التاريخ لم تجر محاولة لإعادة نظام الإمامة إلا عندما قامت ثورة القبائل الأباضية عام ١٣٣١هـ / ١٩١٣م.

أسباب ثورة القبائل الأباضية ومقدماتها:

منذ توقيع اتفاقية الصداقة والتجارة بين سلطنة عمان وبريطانيا عام ١٣٠٨هـ / ١٨٩١م ازدادت الهيمنة البريطانية على حكومة مسقط، وخضع السلطان العماني فيصل بن تركي^(٨) لما طلبته منه بريطانيا، وهذا ما أدى إلى استياء كثير من القبائل العمانية التي رأت أن السلطان تعاون مع حكومة الهند البريطانية فيما يتعارض مع مصالح الشعب العماني. ويمكن هنا من إجمال الأسباب التي أدت إلى ثورة القبائل العمانية وقيام نظام الإمامة الأباضية:

١ - أن كثيراً من الأباضيين لم يتقبلوا نظام الحكم في السلطنة القائم على الوراثة، وليس الانتخاب، وهذا ما يتعارض مع الإسلام^(٩).

٢ - أثار خضوع السلطان العماني للحكومة البريطانية، فيما طلبته منه فيما يتعلق بمكافحة

تجارتى الأسلحة والرقيق غضب هذه القبائل لاسيما بعد أن أدى ذلك إلى التضيق على تجارتهم وتدمير سفنهم .

٣ - تزايد استغلال بريطانيا لموارد عمان الداخلية، لاسيما بعد أن التزم السلطان بمنح إحدى الشركات البريطانية امتياز البحث عن الأسفنج في مياه عمان الإقليمية، وقد اعتبر الأباضيون أن عمل هذه الشركة منافساً لهم في كسب قوتهم من البحر .

٤ - انتشار الجمعيات التنصيرية في عمان، وتشجيع السلطان فيصل بن تركي لهم، لاسيما المنصرين الأمريكيين الذين وجدوا في عمان مرتعاً خصباً لنشر النصرانية .

٥ - أخذ علماء الأباضية في عمان على السلطان أنه لم يتمسك بتعاليم الإسلام، وبما يمليه عليه المذهب الأباضي^(١٠) .

وتؤكد بعض المصادر البريطانية^(١١) هذه الأسباب وتذكر بأن طبيعة حكم السلطان العماني كانت فاسدة لدرجة كبيرة، وكانت تصرفات السلطان الشخصية في إدارة شؤون السلطنة هي السمة التي تميز السياسة العمانية آنذاك، وهذا ما اعتبره الأباضيون نوعاً من أنواع الفساد الإداري .

وإزاء هذه المخالفات رأى الأباضيون أن الالتفاف حول علمائهم، والعمل على إعادة الإمامة من جديد هو المخرج الوحيد لإنقاذ الأمة، ولذا اجتمع أربعة عشر عالماً ورئيس قبيلة، وأصبح نور الدين عبدالله السالمي^(١٢) موجهاً لهم، واتفقوا على إنشاء تجمع باسم "حركة النهضة العمانية"^(١٣) من أجل العمل على إقامة دولة إسلامية أباضية يحكمها إمام ينتخبونه من بينهم .

وجّه الأباضيون على لسان الشيخ عبدالله السالمي - الذي تربطه بالسلطان علاقة وثيقة - تحذيراً إلى السلطان فيصل بأن يغير مواقفه وسياسته مع البريطانيين، إلا أن

السلطان تجاهل هذا التحذير^(١٤).

ومن هنا نجد أن السالمي قام بعد ذلك بجولة داخل عمان من أجل الاتصال بزعماء القبائل العمانية وتهيئتهم للثورة، واستطاع إقناع الشيخ حمير بن ناصر النبهاني^(١٥) زعيم القبائل الغافرية^(١٦) بالانضمام للثائرين على السلطان العماني، ويُعد انضمام هذا الزعيم دعماً كبيراً لزعماء الثورة؛ لأن القبائل الغافرية لم تقم بدور يذكر خلال قيام الإمامة في عمان ١٢٨٥ هـ / ١٨٦٨ م على يد عزان بن قيس، وهذا أحد الأسباب التي أدت إلى سقوط إمامته عام ١٢٨٧ هـ / ١٨٧١ م.

ولم يقف هؤلاء الزعماء عند هذا الحد فقد اتجهوا لضم الزعيم الهناوي القوي عيسى بن صالح الحارثي^(١٧) الذي يحظى بنفوذ قوي بين القبائل الهناوية، فتردد هذا الشيخ في بادئ الأمر إلا أنه لم يلبث أن أعلن دعمه للإمامة، لسخطه على السلطان بسبب إنشائه مخزناً لجمع الأسلحة تحت مراقبة حكومة الهند البريطانية، وهذا ما دعا الشيخ عيسى الحارثي إلى إرسال رسالة احتجاج شديدة اللهجة إلى السلطان العماني^(١٨).

هذا وقد حاول السلطان فيصل بن تركي تهدئة الثائرين فأعلن تنصيب نفسه إماماً على المذهب الأباضي، إضافة إلى مركزه سلطاناً على عمان، من أجل أن يحظى بدعم كافة القبائل، كما عمل على جمع بعض العلماء الأباضيين، وشجعهم على الكتابة في تاريخ الأباضية وأحكامها، إلا أنه فشل بذلك^(١٩).

إعلان الثورة وانتخاب الإمام:

بعد أن نجح زعماء الثورة في ربط القبائل الغافرية والهناوية مع بعضها في مواجهة السلطان العماني، اجتمعوا في مدينة تنوف^(٢٠) بزعامة كل من عبدالله السالمي وحمير النبهاني وعلماء آخرين وقرروا انتخاب واحداً من علماء الأباضية إماماً لعمان، فوقع

الاختيار على سالم بن راشد الخروصي^(٢١)، إلا أنه حاول الاعتذار وقال: "إنه جاء لإعطاء البيعة لا لأخذها"، إلا أنه في نهاية المطاف قبل هذه الثقة التي منحت له، فتمت مبايعته في مسجد الشريعة في مدينة تنوف، وقد بايعه العلماء ثم رؤساء القبائل. وحسب التقاليد الأباضية فإنه ليس من حق من وقع عليه الاختيار لتولي منصب الإمامة أن يرفضها، لأن ذلك يعني رفض الثقة التي منحت له من قبل العلماء والأعيان، لاسيما وأنه ربما يؤدي ذلك إلى انقسام الأباضيين^(٢٢).

وقد قام أحد العلماء الأباضيين بقراءة البيعة، وإعلان التدابير اللاحقة التي ستتخذها الإمامة لممارسة مهامها، وأعلنت مدينة نزوى^(٢٣) عاصمة للإمامة، وكان ذلك في شهر جمادى الآخر ١٣٣١هـ/ مايو ١٩١٣م^(٢٤).

ويجد الباحث هنا أن أنه لم ينتخب أحد من أسرة البوسعيديين كما حدث في عام ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م حينما انتخب الأباضيون عزان بن قيس إماماً لهم، الأمر الذي يُبين مدى سخط القبائل الأباضية على البوسعيديين. إضافة إلى أن انضمام القبائل الغافرية إلى هذه الثورة كان له أثر في هذا الاختيار.

ولم يلبث الإمام الخروصي أن بعث برسالة إلى السلطان العماني يخبره بقيام الإمامة ويطلب منه إنهاء النفوذ البريطاني، وتطبيق الشريعة الإسلامية في سائر البلاد، كما بعث برسائل متعددة إلى زعماء القبائل العمانية، يدعوهم فيها إلى الانضمام إلى الإمامة الجديدة؛ للدفاع عن الحق والقيام بواجب الجهاد، لأن ذلك هو أقل ما يمكن تقديمه نصره للحق، حسب رؤية الخروصي، فأجابه معظم الزعماء ومنحوه بيعتهم، وفي زمن قصير أعلنت معظم المدن الرئيسية في الداخل ولاءها للإمامة، وهذا يعني أن بعضاً من المدن بقيت على ولائها للسلطان العماني^(٢٥).

الموقف البريطاني من الثورة:

أدرك الرائد نوكس [Knox] الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط الخطر الذي يهدد نفوذ دولته في عمان إزاء هذا الوضع، الأمر الذي دفعه إلى توجيه تحذير إلى زعماء الإمامة من القيام بمهاجمة مسقط أو مطرح^(٢٦). وقال: "إن حكومته لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء عمل كهذا" وهذا يعني تدخل الحكومة البريطانية بشكل مباشر في الدفاع عن السلطان، ولم يتأخر رد الخروصي كثيراً على المسؤول البريطاني إذ حذره من التدخل في شؤون عمان أو الاعتداء على الإمامة الأباضية^(٢٧). وبرّر في رده قيام الإمامة بأنه نتيجة لخروج السلطان فيصل ابن تركي عن التعاليم الإسلامية، وهذا ما دعا العلماء الأباضيين إلى عزله، وذكر أن العمانيين اعتادوا أن يديروا شؤونهم بأنفسهم، وقال للممثل البريطاني: "وأنتم تعلمون أن أمر عمان إلى علمائها من قديم الزمان وأن كل ملك خالف العلماء فهو (خليع) عن الدولة منبوذ عن أمر المسلمين، لا تصرف له في دولته ولا نفاذ حكمه وأن فيصلاً قد قام عليه العلماء مرارا بعد خلعه وعزله فأبى أن يعتزل وأنه قعد هذه المرة الماضية بسبيل الغلبة والقهر والمسلمون لم يرضو سلطته ولا أفعاله وأنتم معشر هذه الدولة يجب عليكم أن تكفوا عن أمر المسلمين ويلزمكم أن لا تعتدوا علينا ومن تعدى علينا فالله يعيننا عليه..."^(٢٨).

ولم يلبث أن وصل إلى مسقط الميجر مورفي [Murphy] من دائرة المخابرات البريطانية في بوشهر^(٢٩) ليدرس ما يمكن أن تقدمه الحكومة البريطانية في حال هجوم الثوار على مسقط ومطرح، وفي هذه الأثناء طلب السلطان فيصل بن تركي المساعدة رسمياً من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي^(٣٠).

وفي شهر شعبان ١٣٣١ هـ / يوليو عام ١٩١٣ م بعثت حكومة الهند البريطانية خمسمائة جندي وعدداً من السفن، فنزلت هذه القوات في مطرح، وقامت بالحماية

العسكرية البريطانية في مسقط باحتلال بيت الفلج^(٣١)، ودفعت حكومة الهند معونة مالية قُدرت بـ ٦٤ ألف روبية، وطلبت من السلطان فيصل أن يُنفقها في إعداد جيش يستطيع به مقاومة الثائرين، ويظهر أن مسارعة البريطانيين إلى مساعدة السلطان خشية عودة نشاط حركة تهريب الأسلحة^(٣٢).

وعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها حكومة الهند البريطانية لمؤازرة السلطان العماني إلا أن هذه الجهود لم تمنع قوات الإمامة من التقدم، فوجد أن استولت على نزوى، وأخرجت والي السلطان وحاميته منها، واتخذها الثوار مقراً للإمامة، ثم تقدمت هذه القوات إلى أزكي^(٣٣) واستطاعت اقتحامها، ثم استولت على وادي سمائل^(٣٤)، وذلك في رمضان ١٣٣١هـ، أغسطس ١٩١٣م، وكان لذلك الوادي أهمية عسكرية بالغة، فهو المنفذ الرئيسي بين الساحل والمنطقة الداخلية لعمان، ولهذا نجد أن سقوط منطقة سمائل بيد قوات الإمامة أدى إلى زعزعة مركز السلطان، فتراجعت قواته إلى مسقط ومطرح، ولم يعد السلطان إلا بمثابة شيخ لقرية صغيرة كما قال أحد المسؤولين البريطانيين^(٣٥)، وأصبح نفوذ السلطان العماني مقتصرًا على مسقط ومطرح، وما عدا ذلك فهو خاضع لقوات الإمامة.

ومن هنا نجد أن السلطان فيصل بن تركي كتب رسائل متعددة إلى القنصل البريطاني يطلب منه مضاعفة عدد القوات البريطانية للدفاع عن مسقط ومطرح، ومما جاء في إحدى هذه الرسائل قوله: "... أريد من حضرتك تنزيل العساكر (هكذا) الذين يصلوا (هكذا) هذه الليلة في ميل الفست (اسم مركب بحري) على بر مسقط أو مطرح من حدودنا لأجل حفاظة (هكذا) هذين المكانين عن العاصين من أهل عمان وردعهم ومكان تنزيلهم وجلسهم يصير الخيار لأمر العساكر هذا والسلام"^(٣٦).

هذا وقد أدت الإجراءات التي اتخذها المسؤولون البريطانيون للدفاع عن مسقط

إلى احتجاج الإمام الخروصي الذي كتب رسالة إلى القنصل البريطاني في مسقط جاء فيها: "... وقد بلغنا أن طائفة من عسكريكم نزلت بحريم مسكد (هكذا) فما عرفنا وجه هذا الاعتراض بيننا وبين من نصب لنا الخصومة نرقب الجواب"^(٣٧). ولم يلبث أن جاء الرد سريعاً من القنصل البريطاني فقال في رده: "إن عسكري البريطانية (هكذا) قد نزل لصيانة مسقط والمطرح (هكذا) على وفق التحذير المتضمن بإعلان حضرة سعادة السلطان تاريخه ٥ جمادى الآخر سنة ١٣١٣هـ"^(٣٨)... وبهذا سيتبين لكم أن أي هجوم منكم على مسقط أو المطرح بأي قصد كان سيستلزم المصادمة بينكم وبين دولتنا الفخيمة (هكذا) البريطانية هذا والسلام"^(٣٩).

وفي شوال عام ١٣٣١هـ/ سبتمبر ١٩١٣م كتب الإمام الخروصي رسالة إلى ناكس القنصل البريطاني في مسقط يبين فيها أسباب الثورة وقيام الإمامة، وخلع السلطان، وذكر فيها المخالفات التي وقع فيها والتي دعت إلى خلع طاعته، وأشار في رسالته إلى أن قوات الإمامة توقفت في وادي سمائل، ولم تتقدم نحو مسقط أو مطرح خشية من حدوث مواجهة عسكرية بين قوات الإمامة والقوات البريطانية، وطلب الخروصي من البريطانيين سحب القوات البريطانية من عمان، وتعهد في المقابل بتأمين سلامة الرعايا البريطانيين، والوفاء بحقوقهم، وحفظ أموالهم. وأشار إلى أن هناك رسائل مزورة باسمه قد ترد على المسؤولين البريطانيين يجب الحذر منها لأن هدفها تكدير العلاقة بين الجانبين"^(٤٠).

ولم يأت الجواب سريعاً من القنصل البريطاني في مسقط نظراً لوفاة السلطان فيصل بن تركي في هذه الأثناء، وذلك في ٤ ذي القعدة عام ١٣٣١هـ/ ٤ أكتوبر ١٩١٣م، وتولى ابنه تيمور^(٤١) عشر السلطنة بتأييد من حكومة الهند البريطانية الذين عاملوه كوالده لأنه التزم بما تعهد به^(٤٢).

تطور الثورة في عهد السلطان تيمور:

عندما تولى تيمور بن فيصل السلطة، كانت البلاد تعيش أزمة داخلية خطيرة، فلا سلطة له إلا على بعض البلدان الساحلية. أما الأوضاع الاقتصادية فإن خزينة السلطنة تكاد تكون فارغة، ولا يتم تسديد رواتب الجنود بصفة مستمرة، ولذا كثيراً ما يلجأ أولئك الجنود إلى التهديد بالالتحاق بقوات الإمامة.

حاول السلطان الجديد في بداية أمره أن يعمل على تحسين الأوضاع المحيطة به، ولذا بادر إلى دعوة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي زعيم قبائل الحرث، الذي تربطه علاقة صداقة قديمة للدخول في حوار لعله أن يصل معه إلى تسوية ودية بصفته أحد زعماء الإمامة، وقد زار هذا الزعيم مسقط في شهر محرم عام ١٣٣٢هـ / ديسمبر ١٩١٣م للتشاور، إلا أن المناقشات بين الجانبين لم تؤد إلى نتيجة تذكر^(٤٣).

أما الإمامة الأباضية فإنها فقدت في مستهل عام ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م واحداً من أبرز زعمائها، وهو الشيخ نور الدين عبدالله السالمي، الذي كان يتولى منصب "مدير شؤون الإمامة" وهو لقب لم يكن معروفاً من قبل وقد انعكست وفاته على تشكيل القرار السياسي في الإمامة، وذلك في عام ١٣٣٣هـ / ١٩١٥م وخلفه في منصبه الشيخ عامر بن خميس المالكي، بعد أن انتخبه علماء الإمامة^(٤٤).

ومهما يكن من أمر فقد ازدادت وتيرة التأيد الشعبي للإمامة لاسيما بين القبائل التي تقطن منطقة الساحل، ولذا لم تجدد قواتها صعوبة في الاستيلاء على مدينتي بركا^(٤٥)، وقريات^(٤٦)، ولم يبق تحت سيطرة السلطان تيمور سوى مسقط ومطرح وصور^(٤٧)، وصحار^(٤٨)، وبعض الموانئ الصغيرة على ساحل الباطنة^(٤٩)، وذلك في شهر جمادى الأولى عام ١٣٣٢هـ / أبريل ١٩١٤م. إلا أن الموقف البريطاني تجاه هذه الأحداث كان سريعاً وحازماً، إذ استطاعت الطردات البريطانية تدمير بعضاً من قوات الإمامة

واضطرتها للخروج من بركا وقريات^(٥٠).

وفي هذه الأثناء أدى اندلاع الحرب العالمين الأولى إلى زيادة النشاط الألماني في شرق أفريقية، ووصلت الدعاية الألمانية إلى عمان عن طريق زنجبار، والتي توحى بأن النفوذ البريطاني في الخليج العربي قاب قوسين أو أدنى من الزوال. والواقع أنه على الرغم من انشغال بريطانيا بتلك الحرب إلا أنها لم تكن مستعدة للتفريط بنفوذها في تلك المنطقة، والذي استمر أكثر من مئة عام؛ فأرسلت في شهر رمضان ١٣٣٢ هـ/ أغسطس ١٩١٤ م مجموعة أخرى من القوات الهندية للدفاع عن مسقط^(٥١).

وفي الوقت نفسه عمل السلطان تيمور على إنهاك قوات الإمامة، فزاد من قيمة الضرائب الجمركية، وعمل على الحد من وصول المواد الغذائية إلى الداخل إلا أن أثر هذه الإجراءات كان محدوداً في ذلك الوقت^(٥٢).

ولم تقف ألمانيا عند الدعاية فقط، بل أرسلت عدداً من عملائها إلى الإمامة في عمان، فاتصلوا بالإمام الخروصي، ووزعوا المهبات على القبائل لاستمالتها إلى جانبها، باعتبارهم حلفاء للدولة العثمانية، التي أعلنت الجهاد المقدس ضد بريطانيا، ولذا فإن الفرصة أصبحت مواتية^(٥٣) أمام أنصار الإمامة للإحاطة بالسلطان والقضاء على النفوذ البريطاني في المنطقة^(٥٤).

كان السلطان تيمور بن فيصل مدركاً لعظم الخطر الذي أحرق به لذا طلب من الشيخ سلطان بن راشد النعيمي شيخ قبيلة النعيم في منطقة البريمي^(٥٥) أن يتوسط لدى الإمام الخروصي لحل الخلافات القائمة بين الجانبين، فسعى النعيمي بهذه الوساطة التي لم تجد ممانعة من الإمام الخروصي، حيث بعث الشيخ عيسى ابن صالح الحارثي مندوباً عنه، فاجتمع هذا الأخير بمندوب السلطان، والقنصل البريطاني في بلدة السيب في شهر صفر من عام ١٣٣٣ هـ/ ديسمبر ١٩١٤ م، إلا أن هذه الوساطة لم تسفر عن شيء يذكر، مما دفع

بالسلطان إلى أن يطلب من البريطانيين تعزيز حاميتهم في مسقط للدفاع عنها في حال هجوم قوات الإمامة^(٥٦).

وفي شهر ربيع الأول ١٣٣٣ هـ / يناير ١٩١٥ م شنت قوات الإمامة هجوماً واسعاً على مسقط، واشترك أكثر من (٣٠٠٠) مقاتل في هذا الهجوم، مقابل (٧٠٠) جندي من القوات الهندية المربطة للدفاع عنها، وتولى قيادة قوات الإمامة في الهجوم الإمام سالم الخروصي والشيخ عيسى الحارثي، ورغم كثرة أعداد جنود الإمامة إلا أنها ليست مدربة أو منظمة، بخلاف القوات المدافعة، واستمر القتال طوال النهار، ونظراً لعدم وجود خطط عسكرية لدى قوات الإمامة فقد مُنيت تلك القوات بهزيمة قاسية، وقُتل عدد كبير من جنودها، وهذا ما اضطرها إلى الانسحاب^(٥٧).

ويلاحظ هنا أن المساعدات البريطانية للسلطان كانت متنوعة، فوقفت إلى جانبه مادياً ومعنوياً، أما الجانب العسكري فقد تكلفت حكومة الهند البريطانية في الدفاع عن مسقط والمدن الساحلية دون الدخول إلى مناطق نفوذ الإمامة لمهاجمتها في الداخل، ولعل ذلك راجع في تقدير الباحث إلى الأسباب التالية:

أولاً: انشغال بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، وعدم وجود قوات كافية للقيام بمثل ذلك العمل.

ثانياً: عدم رغبة بريطانيا في الدخول في صراع مع القبائل العمانية في الداخل؛ لأن معظم قوات بريطانيا في منطقة الخليج العربي كانت قوات بحرية.

ثالثاً: أن هجوم بريطانيا على الإمامة الأباضية سيدفع الأخيرة إلى إعلان الجهاد ضدها في المنطقة، وربما امتد أثر ذلك الجهاد إلى مسلمي الهند، ومناطق أخرى من العالم الإسلامي، والتي لبريطانيا نفوذ في أراضيها.

وعلى الرغم من الهزيمة التي مُنيت بها قوات الإمامة إلا أنها ظلت تحيط بمناطق نفوذ السلطان من كل جانب، وأصبحت تهدد السلطان العماني في مسقط بين الفينة والأخرى، ولم يكن بمقدور الحكومة البريطانية بسبب اشتراكها بالحرب العالمية الأولى الاستمرار بالدفاع عن السلطان^(٥٨).

بدء المفاوضات بين السلطنة والإمامة:

أوفدت الحكومة البريطانية اللورد هاردنج (Harding) نائب الملك في الهند إلى الخليج العربي، فقام بزيارة إلى مسقط والتقى بالسلطان تيمور بن فيصل وذلك خلال شهري ربيع الأول والآخر عام ١٣٣٣هـ / فبراير ١٩١٥م، ونصح السلطان العماني بمسألة زعماء الإمامة الأباضية، وأن يعقد معهم صلحاً يتنازل بموجبه عن المناطق التي استولت عليها قوات الإمامة، وأخبره - بكل وضوح - أن الحكومة البريطانية لن تتمكن من تقديم ما يحتاج إليه من حماية إلى أجل غير مسمى، وأن الفرصة الآن مواتية لإجراء مفاوضات بين الجانبين^(٥٩). ون أجل أن يقتنع السلطان تيمور بن فيصل بقبول المصالحة عقب القنصل البريطاني في مسقط بذكر أهم الأسباب التي دعت حكومة بلاده إلى انتهاج هذه السياسة وهي^(٦٠):

١ - أن قوات الإمامة تمتلك زمام القوة في عمان، وذلك لأنها تسيطر على حصن وادي سمائل.

٢ - أن دعوة الإمام الخروصي إلى الجهاد ضد الحكومة البريطانية وحلفائها دعوة خطيرة ضدها، لاسيما في ذلك الوقت، الذي تعمل فيه على دفع شريف مكة لإعلان الجهاد ضد العثمانيين، وأن هذه الدعوة ستؤدي إلى وجود مصاعب عديدة ضد الوجود البريطاني في الهند، وفي شبه الجزيرة العربية، وشمال أفريقية.

٣ - فشل سياسة استخدام الرشوة مع زعماء القبائل العمانية، وكان السلطان العماني قد اقترحها، وذلك لأن الحكومة البريطانية قد جرّبت هذه السياسة وثبتت فشلها في تحقيق المؤمل منها.

٤ - أن السفن البريطانية لن تستطيع مساعدة السلطان العماني حينما يحتاج إلى المساعدة بسبب انشغالها بالحرب العالمية الأولى..

وبعد شرح هذه الأسباب اقتنع السلطان بعقد هدنة بينه وبين الإمامة.

هذا وقد استقبل زعماء الإمامة موافقة السلطان على مقترح هاردنج بفرح واغتراب، لأنهم رأوا أن ذلك يدل على ضعف السلطان، وبالتالي فإن حكمه أخذ بالإنهيار، ورغم ذلك فقد ساورهم الشك بنزاهة الوساطة البريطانية بين الجانبين^(٦١). وإزاء ذلك كتب الوكيل السياسي البريطاني في مسقط رسائل إلى ثلاثة من زعماء الثورة وهم:

١- الإمام سالم بن راشد الخروصي.

٢- الشيخ عيسى بن صالح الحارثي.

٣- الشيخ حمير بن ناصر النبھاني.

طلب منهم إيضاح آرائهم بكل وضوح تجاه عقد مفاوضات صلح تهدف إلى تسوية تناسب الطرفين، وقد ردّ الإمام بأن عليه أن يستشير شعبه. وعلماء الإمامة، وأنه دعاهم إلى عقد لقاء تشاوري حول هذه المسألة، أما الشيخ عيسى الحارثي فقد ردّ بأسلوب ودي أظهر فيه الرغبة في فتح باب المفاوضات، أما الشيخ حمير بن ناصر النبھاني فقد اقترح في رده إرسال مبعوث مُسلم لمناقشة الأمر^(٦٢).

وذكرت بعض المصادر البريطانية^(٦٣) أن الإمامة الأباضية يمكن أن ترضى باتفاق هدنة مع السلطان العُماني، وفق شروطها التي بعثت بها إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط وهذه الشروط هي:

١- الاعتراف الكامل بالشريعة الإسلامية بحسب ما يطبقها الإمام في داخل عمان. وتطبيقها في مسقط دون محاباة لأحد.

٢- خروج القوات البريطانية من البلاد، ورفع الحصار البري عن الواردات إلى الداخل.

- ٣- تسوية وسداد كل المطالب المالية المستحقة لسكان الداخل.
 - ٤- منع وتحريم استيراد الخمر، والكحول، والتبغ إلى مسقط، وتحريم استخدام هذه الأصناف تحريماً تاماً.
 - ٥- يمكن اعتبار السلطان تيمور بن فيصل حاكماً لعمان، ولكن مسؤولية إدارة البلاد تكون بيد الإمام شخصياً، أو من خلال ممثل له في مسقط، وذلك وفق الشريعة الإسلامية.
 - ٦- بما أن بعض القبائل العمانية في نزاع مع البعض الآخر، وحيث أن بعضاً من هذه القبائل تمتلك السلاح، والبعض الآخر لا يملك، فمن الضروري حينئذ السماح للعمانيين بحرية شراء الأسلحة والذخائر.
 - وقد أبلغ مبعوث الإمامة أن الحكومة البريطانية لا يمكن لها أن تقبل ما يلي:
 - ١- أي مطلب يدعو إلى الإخلال بأي اتفاقية موقعة بينها وبين السلطنة العمانية التي يمثلها السلطان تيمور بن فيصل.
 - ٢- أي شرط قد يسبب أضراراً لبريطانيا أو يعوق مصالحها التجارية مع عمان.
 - ٣- أي نص يتعلق بالسماح بتداول السلاح والذخيرة^(٦٤).
- وعلى الرغم من هذا الخلاف حول بعض المسائل إلا أنه في شهر شوال ١٣٣٣هـ/ أغسطس ١٩١٥م أرسل زعماء الإمامة رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط طلبوا منه الترتيب لعقد اجتماع مع الشيخ عيسى الحارثي بصفته ممثلاً للإمامة الأباضية وذلك بالسيب، في أقرب وقت ممكن، وتم هذا اللقاء في ٥ ذو القعدة ١٣٣٣هـ/ ١٥ سبتمبر ١٩١٥م وتم في هذا اللقاء مناقشة مطالب الإمامة التي تدعو إلى اعتراف السلطان تيمور بنظام الإمامة الذي يطبق في الداخل، وأن تحل نظم الإمامة محل

النظم المطبقة في السلطنة، وأن يلتزم السلطان بتعاليم الشريعة الإسلامية على المنهج الأباضي، وأن تلغى الضرائب المفروضة على الواردات والصادرات الخاصة بمقطعات الداخل، وأن تسوى المطالبات المالية بما يتفق مع مصلحة الرعايا المقيمين في الداخل، وأن يجري تحريم استيراد الخمر والدخان، وأن تلغى القيود المفروضة على تجارة السلاح، وأن يُسَرَّح السلطان جيشه، وأن يطلق سراح الشيوخ المعتقلين في مسقط، وأن يُسلم السلطان اللاجئين إليه لإيقاع العقوبة التي يُقررها الإمام عليهم، فإذا ما وافق السلطان على ذلك فسيُعترف زعماء الإمامة به حاكماً على مسقط وعمان، على أن يدير البلاد طبقاً لقواعد الشرع، وأن يتولى هذه الأمور بنفسه في مسقط أو عن طريق تعيين ممثل له هناك^(٦٥).

وتوصل الوكيل السياسي البريطاني إلى أن هذه المطالب قابلة للتنفيذ باستثناء مطلب أو مطلبين، أما من جانب السلطان العماني فقد طالب الإمامة بتسليمه حصون وقلاع منطقة سُمائل^(٦٦)، وذلك لأهميتها الإستراتيجية، إلا أن ممثل الإمامة رفض هذا الأمر رفضاً قاطعاً، ورفض السلطان العماني مطالب الإمامة التي سبق ذكرها، كما رفض تسليم زعماء القبائل المتعاونين مع للإمامة. وإزاء هذا الخلاف بين مطالب الجانبين لم يكتب لهذه المفاوضات النجاح أو أن يُجسم النزاع بين السلطان العماني والإمامة الأباضية؛ لتباين وجهات النظر بين الجانبين^(٦٧).

وبدأت القبائل العمانية في الداخل بعد فشل هذه المفاوضات تعاني من الحصار الاقتصادي، وذلك بعد أن أمر السلطان العماني - بإيعاز من المقيم البريطاني - برفع الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية الواردة من الداخل لاسيما التمور التي رفعت الرسوم المفروضة عليها من ٥٪ إلى ٢٥٪، أما الرمان فقد رُفعت الرسوم الجمركية المفروضة عليه من ٥٪ إلى ٥٠٪، وكان لهذا القرار نتائج كبيرة على المدى البعيد؛ لأن المسؤولين البريطانيين يدركون جيداً أن اقتصاد القبائل العمانية في الداخل يعتمد اعتماداً كبيراً على

تصدير التمور والرمان، وقد أدت هذه الإجراءات إلى نشوء أزمة مالية لدى الإمامة^(٦٨). وعلى الرغم من هذه الأزمة التي عانت منها الإمامة إلا أن قواتها استطاعت أن تستولي على الرستاق^(٦٩)، وبذلك توطد نفوذها على المرتفعات الجبلية المطلة على الساحل الذي يسيطر عليه السلطان^(٧٠).

كما عانت الإمامة الأباضية من تدهور الأوضاع العامة في منطقة الخليج العربي عامة وبحر العرب نتيجة للحرب العالمية الأولى، ولذا لم تكن الموارد المالية لديها كافية لمواصلة جهودها المتواصلة لإسقاط السلطان العماني، ونتيجة لقلّة الاتصالات بين موانئ عمان والمناطق الداخلية، وارتفاع الأسعار أصبح وجود العملة النقدية نادراً في مناطق نفوذ الإمامة، وهذا ما دفعها إلى مصادرة أموال المؤيدين لنظام الحكم في مسقط^(٧١).

أما من جانب السلطان فقد أخذت حكومته بالتدهور السريع مع انشغال بريطانيا بالحرب العالمية الأولى، وكانت خزينة السلطان خاوية، إلا أن الحكومة البريطانية كانت تُمدّ السلطان ببعض القروض بين الفينة والأخرى^(٧٢)، من أجل أن يقف أمام الأخطار التي تحدق به، ولذلك كان السلطان العماني مضطراً لتنفيذ كل ما تطلبه الحكومة البريطانية منه، وفي هذا قال المقيم البريطاني في الخليج العربي كوكس (Cox): "إنه لطالما كان السلطان مديوناً للحكومة البريطانية فإنها ستكون في موقف أقوى لفرض ما تريده بالنسبة لشؤون السلطنة"^(٧٣).

ومهما يكن من أمر فإن المصادر البريطانية^(٧٤) تؤكد أنه منذ فشل المفاوضات التي عقدت في السيب في ذو القعدة عام ١٣٣٣هـ / سبتمبر ١٩١٥م بين السلطنة والإمامة لم تتخذ أي خطوات أخرى في سبيل الوصول إلى اتفاق جديد بين الجانبين حتى شهر جمادى الآخرة عام ١٣٣٦هـ / مارس ١٩١٨م إلا أن قوات الإمامة استطاعت أن تُحكم سيطرتها على المناطق الداخلية في عمان، في حين كان حكومة السلطنة تعاني من أزمة

ديون بالغة، وتعاني من فساد إداري كبير.

وكانت الإمامة في عمان قد سعت خلال هذه الفترة إلى تدعيم قواتها وذلك بالاستعانة بإمام اليمن والقادة العثمانيين هناك للحصول على تعزيزات عسكرية لمواجهة سلطان مسقط وحلفائه البريطانيين، وهذا ما أدى إلى تدعيم قدراتهم العسكرية أمام قوات السلطان^(٧٥)، ومن هنا تدخلت حكومة الهند البريطانية فعقدت مفاوضات بين السلطنة والإمامة لم تسفر عن شيء يذكر^(٧٦).

وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وأسفرت عن انتصار بريطانيا وحلفائها. عملت على إنهاء النزاع بين السلطنة والإمامة ووضعت تصوراً لسياساتها العامة في عمان بعد الحرب، ترمي هذه السياسة إلى إصلاح الإدارة، وضمان الأمن، وذلك من أجل تدعيم نفوذ السلطان الذي يعاني من ضعف شديد^(٧٧).

وفي ١١ جمادى الآخرة عام ١٣٣٧هـ / ٢ مارس ١٩١٩م وجه القنصل البريطاني في مسقط هاورث [Haworth] رسالة إلى الشيخ عيسى الحارثي طالب فيها الأباضيين بوقف هجماتهم على السلطنة والقبول بوساطتهم حتى لا يضطروهم إلى استخدام القوة، وإحكام الحصار الاقتصادي عليهم، وقال: "إني لأسمع في هذا الوقت ما يقال عن أنكم عازمون على مهاجمة صور ... لأن هذا إن كان حقاً فسيؤدي إلى مقاومتنا مع العمانيين ...، ولو أردنا ضرركم لكان من السهل علينا أن نرسل إليكم طائرة من طائرتنا، وهي أزيد من أن تكفيكم فتحطم مدنكم وتخرّب حصونكم، ومن المؤكد أنكم لا تظنون أنكم تقدرّون على مقاومتنا"^(٧٨)، ثم زاد القنصل البريطاني في استخدام لغة التهديد فقال: "لدينا خمسمائة ألف من العساكر المدربة، وقد فرغت من أعمالها الحربية في العراق ... وبضعة الآف يكفون للاستيلاء على عمان قاطبة لو أردنا بكم سوءاً، ... وتعلمون أن الحاكم الذي بيده شؤون الساحل يستطيع في أي وقت فرض رسوم باهظة

على البضائع الصادرة منكم والواردة إليكم ... وتعلمون أن أزمة البحر بأيدينا فإذا ناصبتمونا العداء فلن نسمح بيع الأرز والقمح والأثواب إليكم ولن نسمح لكم أن تصدروا تمورككم مع أن كل تجارتكم لا تجرى إلا بأيدينا. " ثم طلب القنصل البريطاني من الشيخ عيسى الحارثي أن يقنع الإمام الخروصي بأهمية العودة إلى المفاوضات^(٧٩).

وعلى الرغم من كل هذه الضغوط إلا أن الإمامة الأباضية رفضت لغة التهديد التي استخدمها المسؤولون البريطانيون ، بما في ذلك التهديد بالحرب المباشرة بين القوات البريطانية وقوات الإمامة أو الحصار الاقتصادي إذا اقتضى الأمر ذلك .

مفاوضات السيب عام ١٣٣٧هـ / ١٩١٩م :

بعد اتصالات عديدة متبادلة بين الوكيل السياسي البريطاني وبين قادة الإمامة، والسلطان العماني، تم الاتفاق على عقد اجتماع بين هذه الأطراف في السيب بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩١٩م ، وكان هذا السلطان قد منح ذلك المسؤول البريطاني تفويضاً مطلقاً لمعالجة الوضع مع الإمامة . وقد مثل الإمامة في هذه المفاوضات الشيخ عيسى بن صالح الحارثي أما السلطان العماني وحكومة الهند البريطانية فقد مثلها هاورث القنصل البريطاني في مسقط^(٨٠)، وفي بداية هذه المفاوضات اقترح هاورث أن يكون السلطان تيمور زعيماً سياسياً دنيوياً ، وأن يكون الإمام الخروصي زعيماً روحياً، وأن يمثل الشيخ عيسى بن صالح الحارثي السلطان في الداخل ، وأن يصادق الإمام أو ممثله على تعيين القضاة ، وأن يكون هناك مجلس من كبار أعيان عمان لمساعدة السلطان ، وأن يتولى هذا المجلس الموافقة على تعيين الولاة ، وأن يساعد على الرقابة على الأموال، كما طلب إعادة المزارع الخاصة بالسلطان العماني، والتي استولت عليها قوات الإمامة عند تقدمها نحو الساحل^(٨١).

إلا أن مثل الإمامة أبدى تحفظاً على بعض هذه المسائل ، ثم قدم مطالب

الإمامة، والتي تتخلص بما يلي :

١- سحب كل القيود المفروضة على التجارة والسفر .

٢- تحديد نسبة الزكاة على أن لا يتجاوز ٥ في المائة .

٣- إطلاق سراح السجناء .

هذا وقد وافق ممثل الإمامة في هذه المفاوضات على أن يظل الحال على ما هو عليه فالسلطان يسيطر على المدن الساحلية ، والإمامة تسيطر على المناطق الداخلية ، والتزم بعدم مهاجمة مناطق نفوذ السلطان إذا ما وافق على المطالب التي تقدم بها ، وانفض هذا الاجتماع من أجل التشاور لأن الحارثي ليس مفوضاً للتوقيع من قبل الإمام^(٨٢) .

وعلى أي حال فقد رفض الإمام الخروصي في جمادى الآخر عام ١٣٣٨ هـ فبراير ١٩٢٠ م التصديق على بنود الاتفاقية ، فانتهد بذلك تلك المفاوضات رسمياً بالفشل^(٨٣) .

مقتل الخروصي وانتخاب الخليفي إماماً :

بعد انتهاء مفاوضات السيب وبينما كان زعماء الإمامة الأباضية يتشاورون حول عقد مفاوضات جديدة مع السلطان ، تم اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي في ٤ ذو القعدة عام ١٣٣٨ هـ / ٢١ يوليو ١٩٢٠ م على يد رجل من قبيلة آل وهيبه ، ولم تعرف دوافع هذا الاغتيال ، إلا أن بعض المصادر تؤكد أن الخروصي كان قد سجن هذا الرجل في يوم ما^(٨٤) ، بينما تعزو المصادر البريطانية^(٨٥) سبب القتل إلى تشدد الخروصي في جبي الزكاة ، وموقفه من إعادة الممتلكات .

ولم يلبث زعماء الإمامة الأباضية في عمان أن انتخبوا واحدا منهم إماماً جديداً ، فاختراروا الشيخ محمد بن عبدالله الخليلي ، وقد كتب الشيخ عيسى الحارثي خطاباً في ذلك

إلى وينغيت [Wingate] الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط ، الذي خلف هاروت في منصبه وطلب مه استئناف المفاوضات بين الجانبين بعد استقرار الأوضاع ، فقال: "نفيد جنابكم أنه عندما تمّ اغتيال الإمام ... اجتمع رؤساء القبائل والصالحين من الناس والعلماء لانتخاب إمام جديد وعندما شاهدوا الابتعاد عما أمر الله به والتشتت، قدموا الرجل العلامة محمد بن عبدالله الخليلي كإمام ... وترجوا من الله كل العون . جرى حديث من جانبك بخصوص التسوية ولكن لم يتم الاتفاق عليه ، ولكن يجب إعادة فتحها بعد قضاء الأعمال إن شاء الله ..." ^(٨٦).

وبهذا يتبين أن ممثل الإمامة اتفق مع القنصل البريطاني على العودة من جديد إلى طاولة المفاوضات بغية الوصول إلى تسوية إلا أنه طلب من المسؤول البريطاني بعض الوقت حتى تستقر الأوضاع في مناطق نفوذ الإمامة، بعد أن تم انتخاب إمام جديد ، وهذا يؤكد حرص زعماء الإمامة على الوصول إلى اتفاق نهائي.

اتفاقية السيب ١٣٣٩ هـ / ١٩٢٠ م:

كان من أهم ما اشترطه الوكيل السياسي البريطاني على الشيخ عيسى الحارثي ممثل الإمامة في مفاوضات السيب ١٣٣٧ هـ / ١٩١٩ م موافقة الإمامة على إعادة المزارع الخاصة بالسلطان العماني والتي استولت عليها قوات الإمامة عند تقدمها نحو الساحل ، إلا أن الإمام رفض ذلك في بداية الأمر ، إلا أن إصرار القنصل البريطاني على أن العودة إلى مفاوضات السيب مرهون بإعادة هذه المزارع ^(٨٧) ، ولذا اضطر الإمام الخليلي ^(٨٨) إلى الموافقة على إعادتها جاء ذلك في رسالة ^(٨٩) بعث بها الشيخ عيسى الحارثي إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط جاء فيها: "... في الرستاق تم الاتفاق على تطبيق أحكام الله التي فرضها على المسلمين والحمد لله تم عرض رسالتكم على الإمام والذي يوافق -بعد

مشاورة المسلمين- على إعادة المزارع احتراماً لحكومة بريطانيا العظمى".

وكان السلطان تيمور بن فيصل في هذه الأثناء موجوداً في الهند في زيارة رسمية، ولهذا فما أن اتفق وينغيت مع الإمامة على العودة إلى طاولة المفاوضات حتى قام بزيارة عاجلة إلى الهند، حصل على تفويض مطلق من السلطان العماني للوصول إلى اتفاق مع الإمامة^(٩٠).

وفي ١٠ محرم عام ١٣٣٩ هـ/ ٢٤ سبتمبر التقى الطرفان في السيب، وكان وفد الإمامة مؤلفاً من عشرين عالماً وشيخ قبيلة يترأسهم في هذه المفاوضات الشيخ عيسى الحارثي، أما حكومة الهند البريطانية والسلطان العماني فيمثلها في هذه المفاوضات وينغيت، وعدد من المستشارين البريطانيين، تمّ في بداية المفاوضات التأكد من أن الشيخ عيسى الحارثي مفوضاً تفويضاً كاملاً للوصول إلى اتفاق مع السلطان العماني^(٩١)، ثم بدأت المفاوضات على هيئة عدة جلسات، تقدم ممثل الإمامة في بادئ الأمر باثني عشر مطلباً يجب أن يوافق عليها السلطان، إلا أن المسؤول البريطاني رفض معظم هذه المطالب، وعرض وينغيت مطالب السلطان، وبعد يومين من المفاوضات الشاقة تم التوصل إلى ما عرف باتفاقية السيب بين الإمامة نيابة عن الشعب العماني وبين وينغيت نيابة عن السلطان العماني، وذلك في ١١ محرم ١٣٣٩ هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ م، وقد تضمنت هذه الاتفاقية ثمانية بنود، أربعة منها التزمت بتنفيذها الإمامة الأباضية باسم الشعب العماني والأربعة الأخرى التزم بها وينغيت نيابة عن السلطان العماني، وبنود هذه الاتفاقية هي^(٩٢):

أولاً: التزامات السلطان العماني :

١- التزم السلطان بتخفيض الضرائب التي تؤخذ على البضائع التي تصدر من الداخل إلى المدن الساحلية في عمان إلى ٥٪.

٢- تعهد السلطان بضمان حرية المرور وسلامة العمانيين، خلال تنقلاتهم وتحركاتهم بين مدن الساحل .

٣- التزم السلطان برفع جميع القيود المفروضة على الدخول إلى مسقط أو مطرح أو أي مدن الساحل وكذلك الخروج منها .

٤- تعهد السلطان بعودة اللاجئين العمانيين إلى بلادهم ، وعدم منح اللجوء إلى أي مجرم يحاول الفرار من يد العدالة العمانية وأن يُسلمه إلى العمانيين ليلقى جزاءه ، وأن لا يتدخل السلطان في شؤون العمانيين الداخلية .

ثانياً : التزامات الإمامة الأباضية نيابة عن الشعب العماني :

١- التزم العمانيون بعدم مهاجمة المدن الساحلية أو التدخل في شؤون حكومة مسقط ، وأن يتعايشوا مع حكومة السلطان بسلام .

٢- تعهد العمانيون بضمان الأمن وحرية التجارة والتنقل لجميع الذين يدخلون إلى عمان ويتاجرون بطريقة مشروعة .

٣- التزم العمانيون بإخراج جميع اللاجئين إليهم [من أهل مسقط] ، وعدم منحهم حق اللجوء .

٤- تعهد العمانيون بتسوية مطالب حكومة السلطان تجاه التجار العمانيين وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

وقَّع على الاتفاقية الشيخ عيسى الحارثي ، ثم الشيوخ الأربعة عشر الآخرون، ثم وقع عليها الإمام الخليلي في ١٤ محرم ١٣٣٩ هـ / ٢٨ سبتمبر ١٩٢٠ هـ، ثم أرسلت إلى السلطان تيمور والذي لا يزال في الهند فوقع على نسخة منها^(٩٣) .

تحليل الاتفاقية:

تمّ توقيع هذه الاتفاقية بعد سبع سنوات من الحرب ، ونتج عن ثورة الإمامة في عمان تقسيم البلاد إلى كيانين شبه مستقلين ، "إمامة عمان" في الداخل و " سلطنة مسقط" على الساحل وعلّق وينعيت على هذه الاتفاقية بقوله:

"وصل العمانيون [الإمامة الأباضية] من وجهة نظرهم

الخاصة إلى الاستقلال الكامل ، وهم عملياً على حق ،

على الرغم من أن السلطان يمكن أن يقول بأنه ليس

لديهم سوى حكومة داخلية"^(٩٤).

ولكن هذه الاتفاقية لم تخل من بعض العيوب القانونية لعل من أهمها:

- ١- لم تحدد حدود أراضي السلطان العماني، وكذلك حدود أراضي الإمامة.
- ٢- لم تتطرق الاتفاقية إلى العلاقات الخارجية ،وهل للإمامة حق التمثيل الخارجي وإقامة علاقات مع الدول الأخرى.
- ٣- لم تبين هذه الاتفاقية طبيعة العلاقة بين الإمامة والسلطان، وهل هي علاقة تبعية أم اتفاق بين دولتين منفصلتين .
- ٤- يلاحظ أن معظم بنود هذه الاتفاقية خصص لتنظيم مسائل تجارية، وذلك لأن موضوع الشكل القانوني للسيادة لم يكن ذا أهمية لدى الإمامة(٩٥).
- ٥- لم يُشر للإمامة الأباضية أو الإمام كممثل عن القبائل العمانية في الداخل، على الرغم من أن الشيخ عيسى الحارثي الذي مثل تلك القبائل كان مفوضاً من قبل الإمام الخليلي .

أما موقف الأطراف المشاركة في هذه الاتفاقية فإن أنصار الإمامة يرون أنها أبرمت بين حكومتي السلطان الذي يحكم الساحل ، والإمام صاحب السلطة الشرعية في الداخل^(٩٦) ، ويذهب بعضهم أن هذه الاتفاقية أبرمت بين دولتين عمان ويمثلها الإمام ، وسلطنة مسقط ويمثلها السلطان تيمور^(٩٧) .

أما حكومة الهند البريطانية فترى أن هذه الاتفاقية فهي معقودة بين السلطان تيمور بن فيصل الحاكم الشرعي وبين القبائل التي تسكن بالداخل من أجل تنظيم العلاقة بينهما، وأن دور وينغيت في هذه الاتفاقية لا يعدو كونه وسيطاً وشاهداً عليها، ويؤكدون أنها لم تعقد بين حكومتين ، ويستدلون على صحة هذا الرأي بأنه تم استخدام شعب عمان للتعبير عن الطرف الثاني في الاتفاقية ، ولم يرد ذكر لحكومة الإمامة أو للإمام ، وأن الذين وقعوا هذه الاتفاقية هم زعماء قبائل على رأسهم الشيخ عيسى بن صالح الحارثي وسليمان النبھاني وغيرهم^(٩٨) .

ومهما يكن الأمر فإن هذه الاتفاقية قد شكلت منعطفاً تاريخياً مهماً في التاريخ العماني الحديث إذ نتج عنها ، وجود سلطتين محليتين لبلد واحد ، وتوقفت الحروب بين السلطنة والإمامة، وحقت الثورة بعضاً من أهدافها، واستمرت الإمامة قائمة في داخل عمان ، حتى ظهر النفط وبدأت شركات النفط البريطانية تنقب عنه في منطقة الإمامة، الأمر الذي نتج عنه مواجهة بين القوات البريطانية وقوات الإمامة عام ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م انتهى الأمر بسقوط الإمامة نهائياً عام ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م^(٩٩) .

الخاتمة

بينت هذه الدراسة أن استيلاء القبائل العمانية من الهيمنة البريطانية في عمان قد بلغ ذروته في العقد الثالث من القرن الرابع عشر الهجري، العقد الثاني من القرن العشرين الميلادي، لاسيما بعد أن ازدادت تدخلات الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في إدارة شؤون السلطنة العمانية في عهد السلطان فيصل بن تركي ومن بعد ابنه تيمور.

وكشفت هذه الدراسة أن تجارة القبائل العمانية قد تعرضت للتدمير، وصودرت سفنها تحت ذريعة مكافحة تجارتي السلاح والرقيق، وأدت هذه الأوضاع إلى تجمع زعماء القبائل الهناوية (الأباضية) وانضم إليهم بعض زعماء القبائل الغافرية (السنية)، من الناقمين على السلطان، وقرروا إعادة نظام الإمامة، وتمّ ذلك بانتخاب الشيخ سالم بن راشد الخروصي إماماً لعمان في عام ١٣٣١هـ / ١٩١٣م.

أكدت هذه الدراسة أنه منذ أن قامت الإمامة في داخل عمان استطاعت خلال شهور عديدة أن تستولي على المناطق الداخلية، ولم يبق تحت سيطرة السلطان العماني إلا بعض البلدان الساحلية فقط.

وكشفت هذه الدراسة أن حكومة الهند البريطانية أدركت عظم خطر الإمامة على السلطنة؛ فعملت على دعم السلطان العماني مادياً وعسكرياً، ولم تسمح لقوات الإمامة أن تستولي على مسقط ومطرح والمدن الساحلية المهمة.

وتبين من خلال هذه الدراسة أن المسؤولين في حكومة الهند البريطانية لم يعلنوا العداء الصريح للإمامة في عمان، خشية من إعلان الإمام الخروصي الجهاد ضد قواتها، ولربما امتدت هذه الدعوة إلى مناطق أخرى من العالم الإسلامي. كالحجاز مثلاً الذي أعلن شريفه الجهاد ضد الدولة العثمانية بدعم من بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى، أو تمتد إلى مسلمي الهند الذين تستعمر بريطانيا بلادهم.

وأوضحت هذه الدراسة أنه بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وخرجت بريطانيا منتصرة؛ تغيرت لغة خطابها إلى زعماء الإمامة في عمان، واستخدمت معهم أسلوب التهديد بالحرب والتدمير، وأوعزت إلى السلطان تيمور بن فيصل بمضاعفة رسوم الجمارك على صادرات القبائل الخاضعة للإمامة عدة مرات، وهذا ما أدى إلى نشوؤ أزمة مالية بالغة لدى الإمامة الأباضية في عمان.

وتبين أنه بعد قتل الإمام الخروصي وتولي الخليلي الإمامة من بعده، وبعد أن تزايدت الضغوط البريطانية على الإمامة في الداخل؛ وافق زعمائها على عقد مفاوضات جديدة للوصول إلى اتفاق يُنهي النزاع بين الجانبين، فعمل الوكيل السياسي البريطاني في مسقط على عقد اجتماع في منطقة السيب، نتج عنه اتفاقية عرفت باسم (اتفاقية السيب) وذلك في شهر محرم عام ١٣٣٩هـ / سبتمبر ١٩٢٠م.

وقد نتج عن اتفاقية السيب أن انفصلت عمان الداخلية بزعماء الإمام الخليلي، وبقيت بلدان الساحل تحت زعامة السلطان تيمور، وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية أوقفت النزاع بين السلطنة والإمامة إلا أنها لم تعط الإمامة أي اعتراف رسمي، ولم تبين الحدود الفاصلة بين الجانبين، ومع ذلك فقد حققت الإمامة الأباضية بعضاً من أهدافها، واستمرت الإمامة قائمة في عمان حتى بدأت الشركات البريطانية تبحث عن النفط في منطقة نفوذها، الأمر الذي أدى إلى حدوث مواجهة بينها وبين بريطانيا، سقطت الإمامة على إثره عام ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م.

ملحق رقم (٢)

رسالة من ناكس الممثل والقنصل البريطاني في مسقط إلى الإمام سالم الخروصي
مؤرخة في ١١ رمضان ١٣٣١ هـ / ١٥ أغسطس ١٩١٣ م يحذره في من مهاجمة مسقط أو
مطرح.

تمت بحرمه مسقط

٥ أغسطس ١٩١٣ م

حادي امضان ١٣٣١

من الميجر ناكس صاحب نائب الدولة البهيمة البريطاني

الاجناب الشيخ سالم بن راشد الخروصي محترم
السلام عليكم وبعد فقد وصلنا كتابكم المحترم في شعبان ١٣٣١ م
وذكرت فيه ان طائفة من كثرنا نزلت بحرم مسقط
وانك تفهم سبب ذلك فتناوبك عن هذا ان عسكر
البريطانية قد نزل لصيانة مسقط والمطرح على وفق التحذير
المضمن بأعلان حضرة سعادة السلطان تاريخه ٥ جادى الآخر
١٣١٤ م الذي قد ذكرته لك في كتابي مؤرخه شعبان ١٣٣١ م
اليك وفي كتاب الخصال صاحبك ولهذا سنبقى لكم ان
اي هجوم منكم على مسقط او المطرح باى قصد كان يستلزم
المصادمة بينكم وبين دولتنا الكريمة البريطانية فذا هذا كلام
مخبر الميجر ناكس صاحب نائب الدولة البهيمة البريطاني ومقطوعه

ش

بسم الله الرحمن الرحيم
 يا امام المسلمين سلامي واشد اخوتي ومن معه من الرقبة
 الخصة الاخرى التي كانت قصدا لولا ان بريطانيا تسقط اما بعد فاننا نعلم ان
 العلم خير جناية ان اهل عمان قد اطمعت كلمة من خلع سلطانهم واجمعوا
 في التمسك به عليه السلام على الاسلام من مخالفة الاوامر الشرعية
 في تحكيم النواحي واعلموا اناس بعضهم يبيعون وفشا بدكهم في البلاد
 باخلهم به نظام العام وانتم تذكروا انكم تبيعون الاموال
 وعطلت الحدود وضعت حقوقكم في هذه النخبة المباركة برجون بها صلاح
 لما راها من الفساد فاجتمعوا على هذه النخبة المباركة برجون بها صلاح
 انما لا بدوا بعدد وحيث انكم تبيعون انتم الى ولاي ستمثل بغير ان جنابكم
 قد ابرزتم طائفة من عسكركم بيت الفلج ونواحيه فنظروا في ذلك خوفا
 ان تقع بينكم مصادمة فترسل في امرنا ومنعنا الله عن
 البطش وامرنا بالانقياس من ايرافا مطلق ولا بد انكم تبيعون كل واحدكم
 تامل في امر دولكم وحصر على بقايا الصداقة بيننا فاننا لم ابق ما نعلمنا
 الا انكم تبيعون ان خطرتا قد شتمت علينا فقتلنا المتكبرين والشيخ
 وممثل جنابكم لا يبيعون عليكم كذب مثلنا والتمول من جنابكم في العسك
 من مسقط ونواحيها وان شاء الله تعالى الوفاء بحقوقنا وخصمنا كراما
 وحرية انفسهم واموالهم وسيرهم ان شاء الله تعالى الوفاء بالتمول والحوار
 محاط بواجبنا انما يكون بكونه هذا عن امرهم محمد بن عبد الله بن
 في يوم الاثنين ثلثون سنة
 من بلاد الخوص بيد



ملحق رقم (٤)

بيان بالمطالب التي تقدم بها الشيخ عيسى بن صالح الحارثي إلى ممثل القنصل البريطاني في مسقط قبيل انعقاد مفاوضات السيب في ١٥ سبتمبر ١٩١٥ م.

مظنبت من جناب الدولة الانكليزية العظمى ان تقوموا بيننا وبين الملك
بالعدل والانصاف وان يكون جاريًا في مملكته مسقط وما اشتمل
عليها من بلدان الساحل على حسب قول عد الشرع المبردي واقعا على أهل
عمان زيادة العشرات الرائدة في الداخل والخارج نأفيا من اننا من مسقط
الدم ونهبة الاموال وردة الي الانفا حكم الله فيه وان يطلع لنا السلاح
والرعي لنا ليعطى السلاح الذي عندنا وان يجعل المدد النقوم به على من نالك
الملك من اجل ان القيا لا يمكن الا به ولان لاهلها من امراء القبا نلوعا له
وان يمددنا بنظام والمزينة التي هي من افعال تركيا ولا يجوز عليها ان اقره وجرحها
وبه وان يعمل على الولاة والقضاة الظالمين المبرئين وان لا ياتيهم بالمناكدة
التي اريد من عمان متى طلبهم ساداتهم وان يطلع للملازم ولدا شيخ
الكندي والورد الطيوي و الخلفاء من طرسان الحوزي ودله واخادمه
وكل من لم يرد به شخص من اهل الخوص والحميد والاطلاق كما يجب
تخلف الشكوك ومروج كل شيء وقع فيه التفتت جزلا
تعلقا الذين هذا صحيح كتبه عيسى بن صالح الحارثي
صحيح عبد الله بن رشيد بن محمد بن عيسى بن صالح الحارثي

١٣٠٩-١٣١٠

PETITION presented by Sheikh Isa bin Saleh, representative of
Imam, Selim bin Rashid al Kharusi, to the Political Agent Mascat
at SIB, on 15th September 1915.

هذا البيان
هو بيان
المطالب
التي تقدم
بها الشيخ
عيسى بن
صالح
الحارثي
الى ممثل
القنصل
البريطاني
في مسقط
قبيل
انعقاد
مفاوضات
السيب
في ١٥
سبتمبر
١٩١٥ م.

ملحق رقم (٥)

نسخة عربية من اتفاقية السيب عام ١٣٣٩ هـ / ١٩٢٠ م.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما اتفق عليه الصلح ما بين حكومة السلطان السيد تيمور في جبل والنخ عيسى
 بر صالح بن علي الحارثي نيابة عن العمانيين الذين مضوا اسماءهم هنا بواسطة
 المستر ويتيك (آي سي اس) بالين وقنصل الدولة البريطانية العظمى لمحافظة
 الذي هو مفوض من دولته في هذا الخصوص وان يكون وسيطاً بينهم والشروط
 الآتية بيانها اربعة منها تخص حكومة السلطان واربعة منها تخص العمانيين
 اما التي تخص العمانيين هي
 ١- الاول منها ان يكون كل وارث من عمان من جميع الاجناس المسقطين مطرح وصاحب
 وسائر بلدان الساحل لا يؤخذ منه زيادة عن المئة خمسة
 ٢- الثاني ان يكون لجميع العمانيين المقيمين في جميع بلدان الساحل
 ٣- الثالث جميع التجهيزات على جميع الداخلين والخارجين في مسقط ومطرح وجميع
 بلدان الساحل ترضع
 ٤- الرابع ان لا تأتي حكومة السلطان مذنباً يهرب من انصاف العمانيين وان ترجع اليهم
 اذا طلبوه منها وان لا يتدخلوا في داخلهم
 واما الاربع التي تخص حكومة السلطان فبيانها
 ١- الاول كل التبايل والمشاخ يكونوا بالامن والصلح مع حكومة السلطان وان لا يدخلوا
 بلاد الساحل وان لا يتدخلوا في حكومته
 ٢- الثاني كل المسافرين الى عمان لما غلهم بجائزته والامور التجارية يكونوا احراراً ولا
 تكون تقييدات على القطار ولهم الاذن
 ٣- الثالث كل محدث ومذنب يهرب اليهم يطردوه ولوايا ووه
 ٤- الرابع ان تكون دعاوى التجار وغيرهم على العمانيين تسبى وتفضل على موجب ما
 هو انصاف بالحكم الشرعي
 صدر هذا في بلدة السيب يوم احدى عشر من شهر محرم ١٣٣٩ سنة (١٩٢٠) بمقتضى ١٩٢٠

قائمة المصادر والمراجع:

أولا : وثائق عربية من أرشيف مكتب سجلات الهند في لندن:

India Office Record (I.O.R.)

إعلان 1- I . O . R., R/ 15/ 6/42,

بالعربية صادر من السلطان فيصل بن تركي مؤرخ في ٥ جمادى الآخر ١٣٣١ هـ.

2- I . O . R., /15/6/42,

رسالة بالعربية من السلطان فيصل بن تركي إلى الميجر ناكس القنصل البريطاني في مسقط، مؤرخة في ٤ شعبان ١٣٣١ هـ.

3- I.O.R., R/15/6/42

رسالة بالعربية من الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى الميجر ناكس القنصل البريطاني في مسقط مؤرخة في ٩ شعبان ١٣٣١ هـ.

4- I.O.R., R/15/6/ 42

رسالة بالعربية من الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى الميجر ناكس القنصل البريطاني في مسقط، مؤرخة في ٢٩ شعبان ١٣٣١ هـ .

5- I . O . R., R/ 15/ 6/42,

رسالة بالعربية من ناكس القنصل البريطاني في مسقط إلى الشيخ سالم بن راشد الخروصي، مؤرخة في ١١ رمضان ١٣٣١ هـ / ١٥ أغسطس ١٩١٣ م.

6- I . O . R., R/ 15/ 6/42 ,

رسالة العربية من الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى القنصل البريطاني في

مسقط، مؤرخة في ٣٠ شوال ١٣٣١هـ.

7- I.O.R., R/15/6/204,

رسالة بالعربية من الشيخ عيسى بن صالح الحارثي إلى وينغيت الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط مؤرخة في ٦ ذو القعدة ١٣٣٧هـ / ٣ أغسطس ١٩٢٠ م.

8- I.O.R., R/ 15/ 6/45 ,

رسالة بالعربية من الشيخ عيسى بن صالح الحارثي إلى القنصل والممثل البريطاني في مسقط، مؤرخة ١٥ سبتمبر ١٩١٥ م.

ثانيا : وثائق انجليزية من أرشيف مكتب سجلات الهند في لندن:

(I.O.R.) India Office Record

9- I.O.R., R/15/6/264, Report about Background of the Meeting between P.A . and Shaikh Issa Bin Salih in Muscat before Treaty Al Seeb ,in 14 October1920.

10- I.O.R., L / P& S/18/B 400, Report about Situations in Muscat 1908 – 1928, dated 25Aug. 1928

11- I .O.R., R/15/6/42, Report about Imam Tenof Revolt dated 31 July 1913.

12- I. O . R., R/15/6/43, Telegram From P. A. in Muscat to P. R. in 14 April 1914.

13- I.O .R., R/ 15/ 6/45 , Telegram From P. A. to P. R.,

dated 12 january 1915.

14 - **I.O .R., R/ 15/ 6/45** , Report of the P.A. to the Revolt Oman 14 Tribes dated 25 january 1915.

15- **I . O .R , Lip& S/ B 398**, Report about the Revolt against Sultan of Muscat in May 1913 to July 1916 .

16- **I .O .R., L/ P&S /18/B 400**, Report about Political Situations in Muscat, between 1908 – 1928, dated in 25 August 1928 .

17- **I.O .R, R /15/6/ 254**, Strong Letter from P.A. to Sheikh Eissa Ben Salih, in 2 March 1919.

18- **I.O . R. R/ 15/6 /233**, Report of the P.A. to the P. R. about aut Lines of Sheikh Salih Bin Ali AL Harissy and Son Policiy, in 14 April 1930

19- **I.O.R,R/15/6/204**,Telgram About Assasintion of Al Imam Salem, in 23 july 1920

20- **I.O.R R/15/6/204**, Telegrams about the improving of Talkings between Oman Tribes in August and Septe

21- **I.O.R,R/15/6/52** , Translation of aletter from Sultan of Muscat to P.A. Wingate in 10 Dhu Al hijjah 1338 ,8 spetember 1920 .

- 22- I .O . R., V/23/ 217, Memoir Descriptive of the Navigation of the Gulf of Persian .
- 23- I.O.R .,R/15/6/204, Report about of the Situation in Oman inside after Assination of Al Imam No dadat.
- 24- I.O.R ., R/15/6/204 , Acopey of Al Seebe Treaty for Omans .

ثالثاً: مصادر ومراجع عربية ومعربة:

- ٢٥- أمين سعيد، الخليج العربي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت .
- ٢٦- بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، نشر ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٢٧- جمال قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤م، ط٢، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٤م.
- ٢٨- حسين عبيد غباش، عُمان ، ط١، دار الجديد، بيروت ، ١٩٩٧م.
- ٢٩- حميد بن محمد بن رزيق، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيدين، تحقيق عبدالمنعم عامر وآخر، ط٤، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٣٠- روبرت جيران لاندن، عمان منذ ١٨٥٦ مسير ومصيرا، ط٥، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٣١- سرحان بن سعيد الأزكوري، تاريخ عمان، تحقيق عبدالمجيد القيسي ، ط٢، وزارة

- التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٣٢- سعود بن سالم العنسي، العادات العمانية، ط ١، وزارة التراث القومي في عمان، مسقط، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- ٣٣- سليمان وإبراهيم أبناء حمد الحارثي، عمان في المحافل الدولية، ط ١، دار اليقظة العربية، للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.
- ٣٤- شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ط ١، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٢م.
- ٣٥- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، د. ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ٣٦- عبدالله بن إبراهيم التركي، فترة حكم عزان بن قيس في عمان ١٢٨٥ - ١٢٨٧هـ / ١٨٦٨ - ١٨٧١م، مجلة التاريخ والمستقبل، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، عدد يوليو ٢٠٠٤م.
- ٣٧- علي يحيى عمر، الأباضية بين الفرق الإسلامية، ط ٣، نشر وزارة التراث القومي في عمان، مسقط، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٣٨- اللجنة الخماسية لتقصي الحقائق في عمان عام ١٩٦٤م، قضية عمان في الأمم المتحدة، ترجمة محمد أمين عبدالله، د. ط، دار الهنا، القاهرة، د. ت.
- ٣٩- لوريمر، ج. ج.، دليل الخليج، د. ط، ترجمة ونشر ديوان أمير قطر، الدوحة د. ت.
- ٤٠- مايلز س. ب.، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبدالله، ط ٤، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

- ٤١- مجموعة من الباحثين، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ط٢، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ٤٢- محمد رشيد العقيلي، الأباضية في عمان، ط١، نشر وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٩٨٤م.
- ٤٣- محمد شيبة السالمي، نهضة الأعيان بحرية عمان، د.ط، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.ت.
- ٤٤- محمد عبدالله السالمي وناجي عساف، عمان تاريخ يتكلم، ط١، المطبعة العربية، دمشق، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.
- ٤٥- محمد مختار باشا، التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنيين الأفرنكية والقبطية، ط١، الدار العربي للموسوعات، بيروت، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ٤٦- مديحة أحمد درويش، سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ط١، دار الشروق، جدة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ٤٧- نور الدين عبدالله بن محمد السالمي، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، د.ط، مكتبة الإمام نور الدين السالمي، مسقط، د.ت.

رابعاً: مراجع أجنبية :

- 48- Kell, j .B , Aprevalence of furies : Tribes Politics and Religion in Oman and Trucial coast in the Arabian Peninsula , Society and Politics,Londin,1970 .

*الاختصارات المستخدمة في الوثائق الإنجليزية:

p.A. الوكيل السياسي البريطاني في مسقط political Agent

P.R. المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي political Resident

الهوامش والتعليقات

- (١) يراد بنظام الإمامة هنا هو اجتماع أتباع المذهب الأباضي ومبايعتهم لرجل منهم إماماً لهم، ويتولى شؤونهم السياسية والعسكرية والدينية ويساعده عدد من الأعوان، ويكون بمثابة رئيس الدولة. انظر: محمد رشيد العقيلي، الأباضية في عمان، ط١، نشر وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٩٨٤م، ص١٢ وما بعدها؛ علي يحيى عمر، الأباضية بين الفرق الإسلامية، ط٣، نشر وزارة التراث القومي في عمان، مسقط، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ٢/ ١٩٦-١٩٧.
- (٢) السيب: بلدة ساحلية تقع بين مسقط وبركا، وتبعد عن مسقط حوالي ٢٧ ميل، قَدَّر مايلز عدد سكانها في تلك الفترة بـ ١٥٠٠ نسمة. انظر: مايلز س. ب.، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبدالله، ط٤، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ص٣٦٩؛ سعود بن سالم العنسي، العادات العمانية، ط١، وزارة التراث القومي في عمان، مسقط، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ص٥٧.
- (٣) الأباضية: فرقة دينية إسلامية تنسب إلى مؤسسها الأول عبدالله بن أباض، الذي ظهر في القرن الأول الهجري، السابع الميلادي، ومن معتقدات الأباضية أن المسلم لا يخرج من الإيمان إلا ويدخل في الكفر. فمن لم يكن مؤمناً كان كافراً. للتفصيل: مجموعة من الباحثين، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ط٢، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص١٥-١٩.
- (٤) اليعاربة: أسرة عربية حكمت عمان وجزء من شرق أفريقية تنتمي إلى الأزد من قحطان، أول إمام منهم ناصر بن سلطان اليعربي تولى الحكم عام ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م، وعمل على إخراج البرتغاليين من عمان. للتفصيل: حميد بن محمد بن رزيق، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبدالمنعم عامر وآخر، ط٤، وزارة التراث القومي والثقافة في

- عمان، مسقط، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، ص ٥٣؛ سرحان بن سعيد الأزكوري، تاريخ عمان، تحقيق عبدالمجيد القيسي ، ط ٢، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص ٩٧ وما بعدها .
- (٥) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ط ١، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٢م، ص ١٥-١٧ .
- (٦) المصدر نفسه، ص ١٨ .
- (٧) للتفصيل انظر: عبدالله بن إبراهيم التركي، فترة حكم عزان بن قيس في عمان ١٢٨٥ - ١٢٨٧هـ / ١٨٦٨-١٨٧١م، مجلة التاريخ والمستقبل ، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، عدد يوليو ٢٠٠٤م، ٣٢٥-٣٦٤ .
- (٨) فيصل بن تركي هو ثاني أبناء تركي بن سعيد بن سلطان، عمل والياً في عهد والده وتولى الحكم بعد وفاته مباشرة عام ١٣٠٥هـ / ١٨٨٨م ، وصفه السالمي بأنه أحسن إخوته سياسة وحزماً، ووصفه لوريمر بأنه كان نراعاً إلى الكسل والتسويق مسرفاً في نفقاته الشخصية، توفي ١٣٣١هـ / ١٩١٣م. للتفصيل: نور الدين عبدالله بن محمد السالمي، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، د. ط، مكتبة الإمام نور الدين السالمي، مسقط، د. ت ١ / ٣٥٢ وما بعدها؛ لوريمر، ج. ج. دليل الخليج، د. ط، ترجمة ونشر ديوان أمير قطر، الدوحة د.ت، القسم التاريخي، ٨١٨، ٨٠٩ / ٢ .
- (٩) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ٢٢٠ .
- (١٠) جمال قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤م، ط ٢ ، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٤م، ص ٣٨٥، ٣٨٦ .

I.O.R .,R/15/6/264, Report about Background of the Meeting (١١)
between P.A . and Shaikh Issa Bin Salih in Muscat before
Treaty Al Seeb ,in 14 October1920.

(١٢) هو عبدالله بن حميد السالمي، أحد العلماء الأباضيين في عمان، كان ضرير البصر، يُسمى (أبو التاريخ العماني، ورائد العقيدة الأباضية)، له كتاب تاريخي مشهور سماه (تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان) إضافة إلى مؤلفات أخرى، أُطلق عليه رئيس النهضة العمانية. للتفصيل: نور الدين السالمي، مصدر سبق ذكره، ٣/١ وما بعدها؛ محمد شيبه السالمي، نهضة الأعيان بحرية عمان، د.ط، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.ت، ص ١١٨ - ١٣٤؛ روبرت جيران لاندن، عمان منذ ١٨٥٦ مسير ومصيرا ، ط ٥ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، ص ٤٨٥.

(١٣) حسين عبيد غباش، عُمان ، ط ١، دار الجديد، بيروت ، ١٩٩٧م، ص ٢٧٦.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٢٧٦.

(١٥) حمير بن ناصر النبھاني هو زعيم بن ريام إحدى القبائل الغافرية في عمان، وتوطن في منطقة الجبل الأخضر. انظر: شركة الزيت العربية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره، ص ١١١، ١٥٢ - ١٥٣؛ لاندن، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٨ .

(١٦) تنقسم القبائل العمانية من حيث المذهب إلى قسمين: القبائل الهناوية وهي أباضية المذهب ، و قبائل غافرية سنية المذهب. للتفصيل: شركة الزيت العربية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١ - ١٣٠ .

(١٧) عيسى بن صالح الحارثي هو زعيم قبيلة الحرث الهناوية في المنطقة الشرقية في عمان، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٦، ١٤٠ - ١٤١؛ لاندن ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(١٨) I.O.R., L / P& S/18/B 400, Report about Situations in Muscat 1908 – 1928 dated 25Aug. 1928.

(١٩) جمال قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٦-٣٨٧.

(٢٠) تنوف: تقع هذه البلدة على منحدرات الجبل الأخضر في وسط عمان، وهي مقر رئيسي لقبيلة بني ريام الغافرية. للتفصيل: لاندن، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٩.

(٢١) سالم بن راشد الخروصي، ينتمي إلى قبيلة بني خروص التي أنجبت عدداً من العلماء الأباضيين، وهو أحد تلاميذ الشيخ عبدالله بن حميد السالمي، تميز بالورع والزهد، أُنْتُخِبَ إماماً وعمره ثلاثون سنة. للتفصيل: محمد السالمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧، ١٩٧ - ٣١٠، ١٩٩.

(٢٢) غباش، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

(٢٣) نزوى: مدينة تقع في وسط عمان، وتبعد عن مسقط ١٨٠ كم بها قلعة تاريخية تُسمى باسمها. للتفصيل: انظر: سعود العنسي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧-٦٨.

(٢٤) شركة الزيت العربية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٨١؛ لاندن، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٩؛ غباش مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٧-٢٧٨.

(٢٥) I.O.R., R/15/6/42, Report about Imam Tenof Revolt dated 31 July 1913.

(٢٦) مطرح: تقع على الجانب الغربي من خليج يُسمى باسمها، وتبعد مئتين إلى القرب من مسقط، وتعتبر من أهم المدن التجارية في عمان، وهي الآن امتداد لمدينة مسقط. للتفصيل: سعود العنسي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩؛ لوريمر، مصدر سبق ذكره، القسم الجغرافي، ١٥١١/٤.

(٢٧) مذكرة الحكومة السعودية، ٣١٩/١. نقلاً عن لاندن، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦١؛

جمال قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٨.

(٢٨) رسالة بالعربية من الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى الميجر ناكس و I.O.R.,

R/15/6/42 القنصل البريطاني في مسقط مؤرخة في ٩ شعبان ١٣٣١ هـ.

(٢٩) بوشهر: ميناء رئيسي على الخليج العربي في الجهة الشرقية منه، وسكانه خليط من العرب

والفرس والأرمن، وهو الآن تابع لدولة إيران. للتفصيل:

I . O . R., V/23/ 217, Memoir Descriptive of the Navigation of the

Gulf of Persian ,P. P. 584- 586 .

(٣٠) غباش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٠.

(٣١) بيت الفلج: مضيق يقع على بعد ثمانية أميال إلى الشمال من ميناء مطرح، انظر: جمال قاسم،

مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٨.

(٣٢) جمال قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٨.

(٣٣) أزكي: تقع في وسط عمان، وهي مدينة تاريخية، وكانت تسمى جرنان، تشتهر بالزراعة.

للتفصيل: سعود العنسي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(٣٤) سائل: تقع في وادٍ يُسمى باسمها، في منتصف الطريق بين مسقط ونزوى وتبعد عن

مسقط حوالي ٨٥ كم، وتُسمى أيضاً بالفيحاء. للتفصيل: المرجع نفسه، ص ٦٨.

(٣٥) جمال قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٨.

(٣٦) رسالة بالعربية من السلطان فيصل بن تركي إلى الميجر ناكس I . O. R., R.

42, /15/6/ القنصل البريطاني في مسقط، مؤرخة في ٤ شعبان ١٣٣١ هـ.

(٣٧) رسالة بالعربية من الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى I.O.R O., R/15/6/ 42,

الميجر ناكس القنصل البريطاني في مسقط، مؤرخة في ٢٩ شعبان ١٣٣١ هـ.

(٣٨) كان السلطان فيصل بن تركي قد أصدر إنذاراً إلى زعماء القبائل العمانية في ٥ جمادى

الآخرة من عام ١٣١٣ هـ جاء فيه: "إلى كافة من يراه وبعد، نعرفكم بأنه قد وصلنا كتاب

من جناب أمير الخليج بهذا المضمون أنه نظراً إلى المصالح المهمة لرعايا الدولة البريطانية في بلدي مسكد (مسقط) ومطرح قد عزمت الدولة البريطانية إصدار الإنذار إلى أكابر مشايخ أهل عمان بأن فيا بعد (هكذا) مهما يقع من خصومة منهم في حق السيد فيصل لا تترك الدولة المذكورة أحداً منهم يهجم على هاتيك (هكذا) البلديتين فننذركم بهذا الاشتهار (هكذا) فاياكم بالتعدي (هكذا) على مطرح ومسكد وكفى إخباركم بذلك" انظر: I.O.R., R/ 15/ 6/42, إعلان بالعربية صادر من السلطان فيصل بن تركي مؤرخ في ٥ جمادى الآخر ١٣٣١هـ.

(٣٩) رسالة بالعربية من ناكس القنصل البريطاني في مسقط إلى الشيخ I.O.R., R/ 15/ 6/42, سالم بن راشد الخروصي، مؤرخة في ١١ رمضان ١٣٣١هـ/ ١٥ أغسطس ١٩١٣م.

(٤٠) رسالة العربية من الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى القنصل البريطاني I.O.R., R/ 15/ 6/42, في مسقط، مؤرخة في ٣٠ شوال ١٣٣١هـ.

(٤١) تولى تيمور بن فيصل الحكم وهو في السابعة والعشرين من العمر، وكان له نشاط ملحوظ أثناء حكم والده، تولى الحكم في ظروف بالغة الحساسية وكان يرغب في التنازل عن الحكم إلا أن حكومة الهند البريطانية وقفت ضد ذلك، حتى تم له ما أراد في عام ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٢م. للتفصيل: محمد السالمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٠، ٤٧٠؛ محمد مختار باشا، التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية، ط ١، الدار العربي للموسوعات، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ٢/ ١٤٢١.

(٤٢) محمد السالمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧، ٢٥٠- ٢٥١.

(٤٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢؛ لاندن، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦١.

(٤٤) غباش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.

(٤٥) بركا: تقع في ساحل منطقة الباطنة إلى الشمال الغربي من مسقط على بعد ٤٣ ميل منها، وهي ميناء مهم. للتفصيل: لوريمر، مصدر سبق ذكره، القسم الجغرافي، ١/ ٣٣٥.

(٤٦) قريات: تقع على بعد حوالي ٨٥ كم إلى الجنوب من مسقط، وتطل على ساحل خليج عمان. للتفصيل: سعود العنسي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

(٤٧) صور: إحدى المدن التجارية المهمة التي تقع على الساحل إلى الجنوب الغربي من مسقط، وتأتي في المرتبة الثانية بعد مسقط. للتفصيل: مايلز، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٤؛ مديحة أحمد درويش، سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ط١، دار الشروق، جدة، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م، ص ٢٩.

(٤٨) صحار: ميناء مهم لعمان يقع في شمال شرقي البلاد، ويبعد عن مسقط حوالي ١٥٠ ميلاً. للتفصيل: لوريمر، مصدر سبق ذكره، القسم الجغرافي، ٧/ ٢٤٠٠؛ مايلز، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٤ - ٣٦٥.

(٤٩) الباطنة: منطقة واسعة تمتد من حدود عمان مع الإمارات العربية المتحدة حتى محافظة مسقط جنوباً وهي أكثر مناطق عمان ازدهاماً بالسكان وتقع فيها أهم المدن العمانية. للتفصيل: سعود العنسي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣ - ٦٤.

(٥٠) I. R., R/15/6/43, Telegram From P. A. in Muscat to P. R. in 14 Aprili 1914; محمد عبدالله السالمي وناجي عساف، عمان تاريخ يتكلم، ط١، المطبعة العربية، دمشق، ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م، ص ٢١٩.

(٥١) لاندن، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٢.

(٥٢) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، نشر ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م، ٢/ ٢٠٣.

(٥٣) I. O Report of the P.A. to the P. R. about Revolt Oman Tribes dated 25 january 1915. .R., R/ 15/ 6/45

(٥٤) الخصوصي، مرجع سبق ذكره، ٢/ ٢٠٣.

(٥٥) البريمي: واحة تتألف من تسع قرى تقع إلى الشرق من مدينة أبوظبي وتبعد عنها تسعين

ميلا، تسكنها قبائل النعيم وبنو ياس. للتفصيل: شركة الزيت العربية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩ وما بعدها؛ مايلز، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٧ .

(٥٦) الخصوصي، مرجع سبق ذكره، ٢/ ٢٠٣ .

(٥٧) I.O.R., R/ 15/ 6/45 , Telegram From P. A. to P. R., dated 12 january 1915.

(٥٨) جمال قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٩ .

(٥٩) تُبين المراسلات التي جرت بين القنصل البريطاني في مسقط وزعماء الإمامة الأباضية أن القبائل العمانية لم تكن معترضة على مكافحة تجارة الرقيق، وتجارة السلاح، بل إنها طالبت بحرية الملاحة العربية في البحار، دون خضوعها لإجراءات التفتيش المختلفة . انظر: صلاح العقاد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١؛ وللإطلاع على بعض من هذه المراسلات. انظر: سليمان وإبراهيم أبناء حمد الحارثي، عمان في المحافل الدولية، ط ١، دار اليقظة العربية، للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م، ص ١١٩-١٢٧، وهذا الكتاب عبارة عن وثائق مترجمة تخص عمان.

(٦٠) I . O .R , Lip& S/ B 398, Report about the Revolt against Sultan of Muscat in May 1913 to July 1916 ;

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣؛ جمال قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٩ .

(٦١) لاندن ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٣ .

(٦٢) I.O.R . L /P&S/ 18/B 398, Report about the Revolt..., OP. Cit.

Ibid. (٦٣)

Ibid . (٦٤)

(٦٥) رسالة بالعربية من الشيخ عيسى بن صالح الحارثي ، I.O.R., R/ 15/ 6/45 ,

إلى القنصل والممثل البريطاني في مسقط، مؤرخة ١٥ سبتمبر ١٩١٥ م.

I . O .R , Lip& S/ B 398, Report about the Revolt ...,OP.Cit. (٦٦)

(٦٧) أمين سعيد، الخليج العربي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، ص ٨٠.

(٦٨) غباش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٥.

(٦٩) الرستاق: بلدة صغيرة تقع في منطقة الحجر الغربي، وتبعد عن مسقط حوالي ١٦٠ كم

وتوجد بها قلعة قديمة، تُسمى عند بعض الباحثين "العاصمة الدينية". للتفصيل:

لوريمر، مصدر سبق ذكره، القسم الجغرافي، ٦/ ٢٠١٠؛ سعود العنسي، مرجع سبق

ذكره، ص ٦٤.

(٧٠) شركة الزيت العربية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥؛ محمد السالمي، مصدر سبق

ذكره، ص ٢٩٠-٢٩٣.

(٧١) محمد السالمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢، ٢٨٦-٢٨٧؛ لاندن، مرجع سبق ذكره،

ص ٤٦٦.

(٧٢) لاندن، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٧.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤٦٨.

I .O .R., L/ P&S /18/B 400, Report about Political Situations (٧٤)

in Muscat, between 1908 – 1928, dated in 25 August 1928.

(٧٥) الخصوصي، مرجع سبق ذكره، ٢/ ٢٠٥-٢٠٦.

I .O .R., L/ P&S /18/B 400, Report about Political (٧٦)

Situations...,OP.Cit.

(٧٧) غباش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٦.

(٧٨) I .O .R, R /15/6/ 254, Strong Letter from P.A. to Sheikh

Eissa Ben Salih, in 2 March 1919.

(٧٩) **Ibid.**

(٨٠) **I.O . R. R/ 15/6 /233**, Report of the P.A. to the P. R. about aut Lines of Sheikh Salih Bin Ali AL Harissy and Son Policiy, in 14 April 1930.

(٨١) **Ibid.**

(٨٢) **Ibid.**

(٨٣) **Ibid.**

(٨٤) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٧ ، وقد ذكر محمد السالمي أن الرجل الذي قتل الإمام الخروصي كان مطلوباً للعدالة . انظر : مصدر سبق ذكره ، ٣١١ .

(٨٥) **I.O.R,R/15/6/204**,Telegram About Assasintion of Al Imam Salem, in 23 July 1920.

(٨٦) رسالة بالعربية من الشيخ عيسى بن صالح الحارثي **I.O.R .,R/15/6/204**, إلى وينغيت الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط، مؤرخة في ٦ ذو القعدة ١٣٣٧هـ / ٣ أغسطس ١٩٢٠م.

(٨٧) **I.O.R .,R/15/6/204**, Report about of the Situation in Oman inside after Assination of Al Imam No dadat.

(٨٨) فقدت الإمامة الأباضية في تلك الفترة عدداً من زعمائها في مقدمتهم الإمام سالم بن راشد الخروصي، وكذلك الشيخ حميد بن ناصر النهاتي ، ومَرَّت الإمامة بمرحلة من الضعف ، وأبدى عدد من زعماء القبائل الأباضية الرغبة في الدخول في تبعية السلطان بعد زيادة معاناتهم من الضرائب الباهظة المفروضة على منتجاتهم . انظر: محمد السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣١٠ ؛ الخصوصي ، مرجع سبق ذكره ، ٢ / ٢٠٠ .

(٨٩) **I.O.R R/15/6/204** , Telegrams about the improving of Talkings between Oman Tribes in August and September 1920.

(٩٠) **I.O.R,R/15/6/52** , Translation of a letter from Sultan of

Muscat to P.A.

Wingate in 10 Dhu Al hijjah 1338 ,Spetember 1920.

(٩١) I.O.R .,R/15/6/204, Report about of the Meeting ...Op. Cit.

(٩٢) I.O.R ., R/15/6/204 , Acopey of Al Seebe Treaty for Omans .

(٩٣) Ibid.

(٩٤) غباش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٧ .

(٩٥) صلاح العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٤ ؛

غباش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٧ .

(٩٦) الخوصي ، مرجع سبق ذكره ، ٢ / ٢١١ .

(٩٧) عمان في المحافل الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٣ ؛

اللجنة الخماسية لتقصي الحقائق في عمان عام ١٩٦٤ م ، قضية عمان في الأمم المتحدة ،

ترجمة محمد أمين عبدالله ، د . ط ، دار الهنا ، القاهرة ، د . ت ، ص ١٠٩ .

(٩٨) Kell, j .B , Aprevalence of furies : Tribes Politics and Religion
in Oman and Trucial Coast in the Arabian Peninsula , Society
and Politics,London,1970, P.120-123;

صلاح العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٢ .

(٩٩) غباش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٣ - ٣١٥ .